الأنباء
الخميس 21 نوفمبر 2013

سألت عن المقصود بالتجاوزات المنسوبة إليها في تقرير ديوان المحاسبة

دشتي تطلب استيضاح 15 بنداً في استجواب خليل عبدالله: ما الآثار السلبية التي ألحقناها بمكانة الكويت في المؤشرات التنموية؟!

وجهت وزيرة الدولة لشؤون مجلس الامة ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية د.رولا دشتي طلبا للاستيضاح الى رئيس مجلس الامة جاء كالتالي:

بالاشارة الى الاستجواب المقدم بتاريخ 2013/11/10 من النائب د.خليل عبدالله علي عبدالله.

وفي اطار الحرص على توضيح جميع الحقائق وتفنيد اي وقائع مطروحة في هذا الاستجواب بما يكفل مناقشته وفق احكام الدستور والمبادئ والضوابط التي قررتها المحكمة الدستورية في قرارها رقم 8 لسنة 2004 بشأن تفسير المادتين 100 و101 من الدستور والتي قد انتهت فيه الى وجوب ان يكون موضوع الاستجواب واضحا ومحددا بوقائع تحصر اسانيدها حتى يتخذ المستجوب عدته ويستعد لمناقشته ويتمكن من الادلاء بحجته وانه لايجوز اقحام موضوعات جديدة اخرى على طلب الاستجواب اثناء مناقشته الا ما كان متعلقا بوقائع تفصيلية ترتبط بحكم اللزوم بموضوع طلب

د.رولا دشتي

ما المقصود بالنصائح التي أسداها لنا النائب المستجوب في شأن برنامج عمل الحكومة؟

د. خليل عبد الله

الاستجواب.

ولما كانت صحيفة الاستجواب المشار اليه قد اكتنفها الغموض والابهام وجاءت مفتقدة للوضوح والتحديد في الكثير من المواضيع.

لذا يرجى من سيادتكم التفضل بتوجيه طلب الاستيضاح الماثل الى العضو مقدم الاستجواب، ومرفق طي هذا الكتاب بيان بالبنود محل الاستيضاح.

وجاء بيان بالبنود محل الاستيضاح بصحيفة الاستجواب المقدم من العضو د.خليل عبدالله كالتالي:

ما المقصود بالملاحظات والمخالفات والتجاوزات والممارسات السلبية والاخطاء المالية والادارية والفنية التي يدعي النائب المستجوب انه اطلعنا عليها في تاريخ سابق على الاستجواب؟ وما هذه المخالفات؟ ومتى اطلعنا عليها وباي وسيلة؟ وبأي وسيلة أطلعنا عليها.

وما المقصود بالنصائح التي اسداها لنا النائب المستجوب في شأن برنامج عمل الحكومة؟ ومتى قدمها؟ وما طريقة تقديمها؟ «ص3».

وما مواطن العجز والتضليل التي اشار اليها النائب المستجوب في برنامج عمل الحكومة وما الأدلة على ذلك؟

وما المقصود بالتجاوزات المنسوبة الينا بتقرير ديوان المحاسبة الذي اشار اليه النائب المستجوب؟ وما أوجه مخالفتنا لمواد الدستور حسبما نسب الينا النائب المستجوب؟ «ص4».

وماهية تلك الاثار السلبية التي يدعي النائب المستجوب اننا الحقناها بمكانة ومرتبة الكويت في معظم المؤشرات التنموية الصادرة عن المؤسسات العالمية والدولية والمحلية بسبب ما يدعيه النائب المستجوب من اهمالنا في تقديم برنامج عمل الحكومة؟ وما مضمون هذه المؤشرات؟ وما تلك المؤسسات التي يقصدها النائب المستجوب؟ وما المقصود بمخالفتنا للمعايير والأسس التنموية؟

وما الذي يقصده النائب المستجوب بعبارة «التلاعب في الملف التنموي والقوانين والانظمة المتصلة به وعلى الاخص فيما يتعلق بخطة التنمية وبرنامج عمل الحكومة والمشاريع والأولويات الملحقة بهما»؟

ومن هم المسؤولون ذوو الكفاءات الوطنية الذين نسب الينا النائب المستجوب تعمد تعطيل صلاحياتهم ومهامهم؟ وما تلك الصلاحيات والمهام التي تم تعطيلها؟ وما الدليل على ذلك؟ ومن هم الأشخاص الذين يدعي النائب قيامنا بالاستعانة بهم بدلا من المسؤولين الذين اشار اليهم؟ وما تلك المخالفات الادارية واللائحية والفنية التي يدعي النائب المستجوب وقوعها؟

وماهية التصريح غير الحقيقي عن سلامة الوضع التنموي والذي يدعي النائب المستجوب اننا نهدف به الى تضليل المسؤولين والرأي العام؟ وبأي وسيلة تم نشر هذا التصريح؟ وتاريخ النشر؟ وما الوقائع تحديدا التي تتضمن تضليلا للمسؤولين والرأي العام؟

ومن هم الموظفون والاشرافيون الذين نسب الينا اتخاذ تدابير انتقامية وشخصانية بحقهم وتهميشهم وملاحقتهم؟ وماهية تلك التدابير المتخذة في حقهم؟ وبيان كل حالة من تلك الحالات التي اتخذ بشأنها تلك التدابير المزعومة؟

وما وسائل الاعلام التي نسب الينا منعها من ممارسة عملها في متابعة قضايا الموظفين؟ ومتى كان ذلك تحديدا؟ وما وسيلة المنع المتبعة؟

وما اوجه مخالفاتنا مبادئ تكافؤ الفرص والعدالة والمساواة بين الكفاءات الوطنية من الموظفين؟ ومن هي تلك الكفاءات الوطنية؟ وما الأدلة على مخالفتنا تلك المبادئ؟

ومن هم الموظفون الذين نسب الينا النائب المستجوب سلب اختصاصاتهم والحيلولة دون مشاركتهم في برنامج عمل الحكومة؟ ومن هم الموظفون غير الكويتيين الذين نسب الينا اشراكهم في اعداد هذا البرنامج رغم ضعف خبرتهم في التخطيط؟ وما الدليل على ما نسب الينا النائب المستجوب من تعمد اخفاء برنامج عمل الحكومة؟ ومن الذين نسب الينا اخفاء هذه الوثيقة عنهم؟

ما المقصود بعبارة التلاعب في الملف التنموي والقوانين والأنظمة المتصلة به؟

ما أوجه مخالفاتنا مبادئ تكافؤ الفرص والعدالة والمساواة بين الكفاءات الوطنية من الموظفين؟

وما المقصود بالتناقض في المفردات والجمل والعبارات الواردة في برنامج الحكومة حسبما ذكر النائب المستجوب في صحيفة استجوابه؟

وما اوجه الاخفاق المنسوبة الينا في تحقيق خطة التنمية على سبيل التحديد؟

وما المقصود بالقرارات المخالفة التي اشار اليها النائب المستجوب والتي يدعي انه كان يتعين علينا الاعتراض عليها وفقا لحكم المادة 12 من القانون 9 لسنة 2010 بشأن الخطة الانمائية؟ وما أوجه المخالفة في تلك القرارات؟ وما موجبات الاعتراض عليها؟

طالب بجدولة المبالغ المتراكمة من خلال أقساط شهرية ميسرة

الرويعي يستغرب قطع التيار الكهربائي عن بيوت المواطنين

استغرب النائب د.عودة الرويعي: «اقدام وزارة الكهرباء على قطع التيار الكهربائي وقطع صنبور الماء عن الاسر التي لم تقم بسداد الفواتير المتراكمة»، داعيا «الحكومة الى إيجاد حلول للمواطنين المكبلين بالالتزامات، وعدم اقتصار الحل على السداد الكامل أو القطع».

وقال الرويعي لـ «الصحافيين»: «ان رئيس الوزراء ووزير الكهرباء مطالبان بإيجاد حل للمشكلة بأسرع وقت ممكن»، مبينا: «ان الحل يكمن في جدولة المبالغ بأقساط شهرية ميسرة، لا تثقل ميزانية الأسرة خصوصا ان حساب الكهرباء باسم شخص واحد، ومن يتضرر جميع أفراد الاسرة».

وذكر الرويعي: «ان الكويت تستضيف هذه الايام دولا شقيقة وصديقة، ولا ريب اننا نرحب بهم في بلدنا الذي عرف عنه الخير والعطاء، ومثل هذه المؤتمرات تهدف الى خدمة شعوب المنطقة، وفي خضم الاهتمام بالشأن الاقليمي يجب ان تهتم ايضا بحل المشكلات والمعضلات التي تواجه المواطن الكويتي».

وحض الرويعي: «الحكومة على حل المشكلات الدائمة التي تواجه الكويتيين، ولعل أكثرها تلمسا انقطاع التيار الكهربائي والذي صاحبه في العامين الاخيرين انقطاع المياه، وما يزيد المشكلة تعقيدا ان الوزارة لم تضع حلا ينهيها، فإلى الآن لم يعلن عن حل ينهي مشكلة المبالغ المتراكمة على المواطنين غير حل السداد الكامل او القطع».

وبين الرويعي: «ان السداد الكامل غير ممكن لدى الكثير من شرائح المواطنين، ولا يمكنهم ذلك نظرا للمبالغ الكبيرة، وايضا لوجود التزامات اخرى يعجزون معها عن سداد المبالغ»، معتبرا «قطع التيار الكهرباء والماء عقابا قاسيا، ليس فيه رحمة للأسر خصوصا ان هناك اسرا لديها كبار سن أو مرضى او اطفال رضع».

وأكد الرويعي على: «ان الشعب الكويتي احق من غيره في تسهيل امور معيشته وأموره اليومية، وان الحل لمشكلة المبالغ المتراكمة يمكن من خلال جدولة المبالغ في اقساط شهرية ميسرة لا تثقل الميزانية الخاصة بالاسر، وان اقرت الحكومة بأن المشكلة الاسكانية من اول اولوياتها، فكيف تزيد الازمة باعتماد السداد الكامل او قطع التيار؟».

وأوضح الرويعي: «اننا في بلد خير، ومازلنا كذلك، وشعبنا اولى بالرعاية والاهتمام دون تقصير أو منة، ونرجو الا يتأخر الحل الحكومي، فهناك اسر كويتية متأثرة ومستعدة ان تسدد التزاماتها وفق جدول ثابت ودفعات ميسرة لا تضرهم، ولا تضر الحكومة التي رحبت بالجميع هذه الأيام».

د.عودة الرويعي

اللغيصم يشكر الأمير على التبرع بأرض لمستشفى الجهراء

سلطان اللغيصم

شكر النائب سلطان اللغيصم صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد على تبرعه بجزء من مزرعة في الجهراء لتوسيع مستشفى الجهراء، وقال اللغيصم ان مثل هذه الخطوات ليست غريبة على سمو الامير والد الجميع الذي عودنا دائما على العطاء والمحبة، وبين ان خطوة سموه ستساهم في توفير رعاية صحية بجودة اعلى لابناء الجهراء، لافتا الى ان عدد سكان الجهراء تضاعف مرات عديدة والمستشفى عندما انشئ كان يخدم عددا قليلا من العدد الحالي، واكد ان اللفتة الابوية من سموه تستحق كل الشكر. ولفت اللغيصم الى انه سيتقدم باقتراح برغبة ويتابعه مع الوزير المختص لانشاء صالات افراح جديدة في الجهراء.

انتقد حركة التنقلات التي شهدتها الوزارة أخيرا

الخرافي يدعو وزير الأشغال إلى الاستقالة بعد عجز وزارته عن التعامل مع الأمطار

دعا النائب م. عادل الخرافي وزير الاشغال والكهرباء والماء عبدالعزيز الابراهيم الى تحمل مسؤوليته السياسية وتقديم استقالته على خلفية عدم استعداد وزارة الاشغال للتعامل مع الأمطار التي شهدتها البلاد، مؤكدا أنه متى ما قدمت أي مساءلة سياسية له في الوقت الراهن حول هذه القضية وضعف البنية التحتية للبلاد فإنه سيتحدث فيها كمؤيدا للاستجواب لكنه شخصيا لن يقدم مساءلة للابراهيم حول هذا الملف منفردا وإنما بالاضافة لعدة محاور متى ما اكتملت مادتها قبل شهرين من تاريخ اليوم.

وقال الخرافي في تصريح صحافي يوم أمس: لوحظ مما يحدث في التعامل مع هطول الامطار وما تبعها من ترسبات في الشوارع ضعف وزارة الأشغال بعدة مواقع بالطرقات والساحات والمناطق السكنية وهي جميعها مسؤولية الدولة المناط بها إعداد البنية التحتية «يأتي وزير أو وكيل يقول ما يقول فهذه ليست مسؤوليتنا وإنما مسؤولية الدولة».

وتابع الخرافي: كنت أتوقع من وزير الاشغال أن يتابع عمله مشكورا ويعلن تحمله المسؤولية السياسية والفنية وتقديم استقالته، خاصة أننا فوجئنا بوجود ضحايا وأموات حسب ما يتداول من أنباء، لافتا الى أنه في حالة صحة هذه المعلومات فإن مسؤولية وزير الأشغال كبرى.

وأوضح الخرافي ان وزير التربية قد سبق أنه تقدم باستقالته لوفاة طفلة في إحدى المدارس تحملا للمسؤولية السياسية وهو أمر يستحق الاحترام، مبينا انه يتوقع من وزير الاشغال تحمل مسؤولية ما تعرضت له البلاد بعد موجة الامطار اليومين الماضيين.

واستغرب الخرافي تصريح وزير الاشغال اليوم «بأن الساحات الترابية ليست من اختصاصه»، واصفا اياه بأنه نوع من أنواع التهرب من المسؤولية.

وأضاف الخرافي: كما استوقفتني حركة التنقلات التي شهدتها وزارة الاشغال والتي تؤكد أنها لم تبن على أسس علمية من حيث توقيتها بعد نقل المتخصصين والمهيئين من مواقعهم وقبل حلول هذه الاجواء.

وأكد الخرافي ان الامطار التي أزيلت تم إزالتها فقط في الطرق السريعة، أما في المناطق فإنها لاتزال موجودة ونحن نقول للاشغال لا تكابروا ونريد حل المشكلة، معربا عن مخافته من الغاء مناقصات لصرف المياه بناء على أوامر الوزير بشكل شخصي.

وتوجه الخرافي بالشكر لكل من طالبه بتوجيه مساءلة لوزير الاشغال، مؤكدا أنه متى ما أراد تقديم مساءلته فإنها لن تقتصر على قضية الامطار وتشمل عدة محاور والموضوعات الواردة بالاسئلة التي تقدمنا بها لوزير الاشغال منذ المجلس الماضي.

وتدارك الخرافي: أنا لن أستجوب وزير الأشغال لأقتص منه أو لأمر شخصي أو للتصعيد السياسي وإنما تحقيقا للمصلحة العامة، لافتا الى أنه متى ما قدم أي استجواب لوزير الاشغال حول البنية التحتية أو الامطار فإنه سيساهم فيها وسيتحدث كمؤيد لها وفق ما يملكه من امكانيات فنية حول هذا الموضوع.

وأشار الخرافي الى أنه مما لفت الانتباه في تعاطي وزارة الاشغال مع الامطار خلال اليومين الماضيين غياب وكيل وزارة الاشغال عبدالعزيز الكليب مما يثير علامات استفهام حول الوزارة، لافتا الى أن لديه معلومات عن غياب عدد من قياديي الوزارة عن ممارسة مهامهم.

وشدد الخرافي على أنه بصدد إعداد أوراق عمل حول وزارة الاشغال ومتى ما اكتملت هذه الاوراق فإنه سيقدم مساءلته السياسية مع التقدير للموجة العالية من الاستجوابات في هذا التوقيت الذي تعد مسألة تحديده حق أصيل للاعضاء.

وبسؤاله عما اذا كان سيوجه مساءلته في الوقت الراهن لوزير الاشغال أم لا، قال الخرافي: أنا لدي 12 محورا حول عمل وزير الاشغال والكهرباء والماء وهي في طور الدراسة، وقد اكتمل منها 4 محاور ويستحقون المساءلة، لكن لدي أمور فنية أستشير فيها الخبراء القانونيين والدستوريين، فأنا لا أريد ظلم الرجل وسأقدم استجوابي اذا اكتملت أوراقي بالوثائق ولا أتوقع أن تكون في فترة أقل من شهرين فليس الاستجواب الهدف.

م. عادل الخرافي

العازمي يقترح زيادة دعم الأعلاف 50٪ وزيادة الأكياس الممنوحة للمربين 100٪

تقدم النائب حمدان العازمي باقتراح برغبة لزيادة دعم الأعلاف بنسبة 50٪، وزيادة عدد أكياس الأعلاف الممنوحة للمربين بنسبة 100٪، وذلك لأهمية توفير الدعم الكامل لاصحاب الماشية والابل والعمل على تشجيعهم لدورهم الكبير في تنمية الثروة الحيوانية والاهتمام بها.

وقال العازمي في اقتراحه «نظرا لأهمية الثروة الحيوانية في دعم مشروع الأمن الغذائي، وفي ظل معاناة المربين من ارتفاع أسعار الأعلاف المدعومة والتي تقارب أسعارها في الاسواق الحرة، وهجرة العمالة لهذا السوق، ورغبة كثير من المربين في ترك هذا المجال بسبب ما يتكبدونه من خسائر فادحة، والشكاوى المتكررة من الاتحاد الكويتي لمربي الثروة الحيوانية بضرورة التدخل لحل الأمر».

واقترح العازمي تخصيص المزيد من القسائم الزراعية والحيوانية في مناطق الوفرة، العبدلي، الصليبية، كبد، الجهراء وأمغرة، للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في البلاد والمشاركة في الوصول الى التنمية الزراعية المستدامة.

ودعا الى زيادة مراكز بيع الأعلاف، وإنشاء عدد منها في أماكن متفرقة في محافظتي الأحمدي والجهراء وعلى طريق الوفرة ومنطقة حظائر الماشية في كبد.

وطالب بالعمل على زيادة وعي المربين، بعمل أنشطة متنوعة ومحاضرات مختلفة، لإطلاعهم على كل ما هو جديد في مجال تربية الحيوانات.

واقترح مساواة مربي الابل والاغنام والماعز بمربي الابقار من حيث تقديم الدعم من قبل الهيئة العامة للزراعة.

حمدان العازمي

الجيران: ضرورة تطوير التشريعات التعليمية لمسايرة عجلة التطور

د. عبدالرحمن الجيران

أبدى النائب د.عبدالرحمن الجيران إعجابه للمستوى العلمي والتقني والإداري لنظام الجامعة ومتطلبات التخرج، أخذا في الاعتبار بالتخصصات النادرة في القانون ودور الجامعة في متابعة التحولات العالمية التي تشهدها المنطقة ومدى توافر مبادئ القانون وحقوق الانسان والشفافية في هذه المرحلة الحاسمة التي يشهدها العالم. وأثنى النائب بشكل خاص على جهود د. محمد المقاطع عميد الكلية حيث تميزت جهوده العلمية بمتابعة تطوير مناهج الكلية وتحديثها بصورة جادة، واستمع الى شرح مفصل لأهم ما سيتم الإعلان عنه من مؤتمرات عالمية تهدف الى رفع مستوى الوعي القانوني في المجتمع والأنشطة التي تقوم بها الكلية لخدمة المجتمع ورعاية شؤون الطلاب. وفي الختام دعا النائب الى ضرورة تطوير التشريعات والمناهج والأنظمة الخاصة بالمنظومة التعليمية لمسايرة عجلة التطور وربطها بمتطلبات السوق ولمعالجة الاختلالات الهيكيلة في آلية عمل السوق ولرفع المستوى العلمي والأكاديمي للطلبة والطالبات.

الظفيري لحظر عرض سلع غذائية من دون شهادة صحية من مختبر صحي

تقدم النائب د.منصور الظفيري باقتراح برغبة طالب فيه بـ«إصدار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حظرا في الجمعيات التعاونية والاستهلاكية على ادخال او شراء عرض سلع غذائية ما لم تكن حاصلة على شهادة صحية من مختبر صحي يتم إنشاؤه لفحص السلع الاستهلاكية».

كما قدم الظفيري اقتراحا آخر جاء فيه: نظرا لما يعانيه المعهد الديني في معظم المحافظات وخصوصا محافظتي «الجهراء والفروانية» من ضغط الدارسين لعدم وجود فروع فيهما، وتخفيفا لهذا الضغط ومراعاة للدارسين في المعهد من قاطني المحافظتين من تكبد عناء الطريق وما يواجهونه من ازدحام مروري.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة لإنشاء أفرع جديدة للمعهد الديني في محافظتي الجهراء والفروانية.

د. منصور الظفيري